

توصيات السياسة العامة للاجتماع الحادي والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك للتخفيف من حدة الفقر

تم عقد جلسة مناقشة حول السياسات خلال الاجتماع الحادي والعشرين لمجموعة العمل المعنية بالتخفيف من حدة الفقر (PAWG). وافقت مجموعة العمل على توصيات السياسة الواردة أدناه للحد من البطالة بين الشباب، من خلال تحسين برامج التعليم والتدريب المهني في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

توصية السياسة الأولى: إجراء تقييم للاحتياجات في سياق تحديد مجالات التحسين لمعالجة البطالة بين الشباب وصياغة سياسات فعالة

الأساس المنطقي:

تتطلب معالجة تحديات بطالة الشباب، وتشغيل الشباب غير الرسمي، والشباب غير المنخرطين في العمل أو التعليم أو التدريب NEET، اتباع نهج شامل متعدد الأوجه، يأخذ في الاعتبار مختلف العوامل المترابطة. أولاً، من الأهمية بمكان الاعتراف بالحاجة إلى خلق فرص العمل من خلال سياسات الاقتصاد الكلي، وسياسات التنمية الداعمة التي تعزز النمو الاقتصادي وريادة الأعمال. وهذا يستلزم معالجة استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز بيئة الطابع الرسمي على الاقتصادات غير الرسمية. وتؤثر هذه العوامل بشكل كبير على وصول الشباب إلى فرص العمل اللائق. ثانياً، يعد الاستثمار في التعليم وتنمية المهارات أمراً بالغ الأهمية، حيث يعالج الحواجز مثل سوء جودة التعليم، وعدم تطابق المعرفة والمهارات، وعدم كفاية البنية التحتية. يعد تعزيز التدريب المهني والتعليم الفني والتلمذة الصناعية أمراً ضرورياً لسد الفجوة بين مهارات الشباب ومتطلبات سوق العمل. علاوة على ذلك، يعد التركيز على تحسين جودة التعليم وضمان الوصول العادل إليه أمراً أساسياً، لا سيما بالنسبة للفتيات والنساء الصغيرات اللواتي يواجهن معدلات تسرب عالية وزيجات مبكرة.

وتختلف البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مدى قابليتها للتأثر بهذه التحديات. فبينما يواجه البعض توقعات ضعيفة للاقتصاد الكلي، يتعامل آخرون مع تغير المناخ والتدهور البيئي ونُدرة المياه. وإدراك هذه الاختلافات الإقليمية أمر ضروري لصياغة سياسات فعالة. علاوة على ذلك، يشكل التعاون الدولي أهمية كبيرة لمعالجة القضايا المعقدة مثل الهجرة غير الشرعية والاستفادة من إمكانات المهاجرين المهرة. يعد التعاون بشأن المبادرات العالمية، بما في ذلك تخفيف أعباء الديون والحماية الاجتماعية، أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتقديم الدعم للفئات الضعيفة، بما في ذلك الشباب.

توصية السياسة الثانية: وضع سياسات فعالة لسوق العمل النشط للحد من البطالة بين الشباب وخلق فرص العمل اللائق.

الأساس المنطقي:

من خلال مبادرات التعليم والتدريب، تساعد سياسات سوق العمل النشطة ALMP الأفراد على اكتساب مهارات جديدة أو ترقية المهارات الراهنة. وهذا يجعل القوى العاملة أكثر قدرة على التكيف مع متطلبات سوق العمل المتغيرة، مما يزيد من قابليتها للتوظيف. وفي هذا الصدد، فإن تخصيص ميزانية كافية لتطوير سياسات وبرامج عمل نشطة لزيادة عمالة الشباب هو استثمار استراتيجي يمكن أن يحقق فوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة على المدى القصير والطويل.

تعد برامج إدارة سوق العمل النشطة التي تشمل بشكل أساسي المساعدة في البحث عن عمل، والتدريب في سوق العمل، وحوافز التوظيف في القطاع الخاص، وخلق فرص العمل في القطاع العام؛ هي تدخلات في سياسات سوق العمل التي تهدف إلى زيادة فرص العمل، وبالتالي فهي ضرورية لتعزيز الانتعاش الاقتصادي من خلال مساعدة الباحثين عن عمل في تأمين فرص العمل، وتقديم التدريب اللازم للأفراد الذين يواجهون أكبر التحديات، وتقديم دعم قوي لأولئك الذين يواجهون صعوبات كبيرة.

وسد فجوات التمويل ومعالجة البطالة بين الشباب وعدم النشاط، والعمل غير المستقر؛ يتطلب اتباع نهج شامل. والتعاون الدولي أمر حيوي لدعم البلدان النامية، وتعبئة الموارد المحلية، وتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية، وتنفيذ الإصلاحات المالية.

توصية السياسة الثالثة: تطوير/تحسين أنظمة المراقبة والتقييم جيدة التصميم مع المؤشرات الرئيسية للتنفيذ الفعال لبرامج التعليم المهني.

الأساس المنطقي:

تعد أنظمة المراقبة والتقييم ضرورية في تقييم نجاح أي سياسة/برنامج وتحديد أوجه أي قصور وتحديات محتملة بالإضافة إلى تتبع التحسينات. يوفر تطوير أنظمة المراقبة والتقييم وتحسينها، فرصة للحصول على رؤى حول التنفيذ ومتابعة التقدم، لإظهار مجالات التحسين، والتأكد من أنها تلبى أهدافها وغاياتها.

إن جمع البيانات وتحليلها بانتظام حول هذه المؤشرات يمكن أن يساعد المؤسسات التعليمية وواضعي السياسات وأصحاب المصلحة على اتخاذ قراراتٍ مستنيرةً لتحسين جودة وفعالية برامج التعليم والتدريب المهني.

وفي هذا السياق، يمكن استخدام طرق بسيطة لجمع البيانات تتطلب الحد الأدنى من البنية التحتية والموارد المحدودة. علاوة على ذلك، يمكن أيضاً الاستفادة من جمع البيانات في الوقت الفعلي والتعلم الآلي لتحليل الاتجاهات المتعلقة بنقص المهارات في سوق العمل سريع التغيير.

توصية السياسة الرابعة: رفع مستوى مهارات القوى العاملة، وزيادة فرص التوظيف، من خلال تعزيز تنمية المهارات الرقمية والتحول الرقمي لأنظمة التعليم والتدريب المهني الوطنية، وكذلك من خلال إنشاء شراكة بين القطاعين العام والخاص.

الأساس المنطقي:

تعتبر الرقمنة أمراً بالغ الأهمية في التعليم المهني بثلاث طرق متميزة. أولاً، تلعب المدارس دوراً حاسماً في تزويد المواطنين بمهارات جديدة تمكنهم من التنقل في عالم سريع التغيير. ثانياً، تقدم موارد مبتكرة مثل أجهزة الكمبيوتر والسيبورات التفاعلية، المستخدمة في الفصول الدراسية للتعليم المعكوس أو التعليم المدمج. ثالثاً، يمكن الوصول بسهولة إلى الكفاءات والأدوات والمحتوى الرقمي، ليس فقط داخل المدارس المهنية، ولكن أيضاً في أماكن عمل المتدربين. واعتماد هذه التقنيات على نطاق واسع يتطلب رقمنة كل من التعليم والتدريب المهني وأطر المهارات الوطنية، مما يضمن الملاءمة السريعة مع سوق العمل الديناميكي.

يعتبر وضع مبادئ توجيهية للتحويل الرقمي لأنظمة التعليم والتدريب المهني الوطنية أمراً بالغ الأهمية. فالرقمنة لها تأثير عميق على مكان العمل وملاءمة التدريب مع مهارات سوق العمل المتطورة. تلعب الرقمنة دوراً محورياً في تمكين الأفراد من اكتساب مهارات جديدة في عالم متغير باستمرار. وهي تقدم موارد وأساليب تعليمية مبتكرة مع تمكين التكيف السريع مع تحولات سوق العمل. علاوة على ذلك، يعتبر النظام الرقمي ضرورياً لضمان بقاء عمليات التعليم مرنة، واستمرار اكتساب المهارات دون انقطاع، حتى في الأزمات مثل الوباء.

تشمل مزايا الرقمنة في أنظمة التعليم والتدريب المهني العديد من الجوانب الرئيسية: اتخاذ القرارات القائمة على البيانات، وتعزيز الجودة والكفاءة، وتوسيع آفاق التعلم، وزيادة فرص العمل، والتواصل غير المقيد من خلال التقنيات الرقمية. وبينما يحمل مخاطر محتملة، مثل النزوح الوظيفي والفجوة الرقمية، فمن الأهمية بمكان إقناع المجتمع بالتحويل الرقمي المنهجي الشامل والتصدي لتحديات مثل محدودية الوصول إلى الإنترنت والتفاوت في المهارات الرقمية.

أثناء إنشاء وتنفيذ برامج التدريب المهني، وإشراك القطاع الخاص في الدراسات، وتلقي دعمه؛ يمكن تدريب الموظفين اللازمين في القطاع، أي إعداد القوى العاملة المؤهلة المتوقعة، وتنفيذ برامج أسرع وموجهة نحو النتائج من خلال تخفيف العبء المالي على الميزانية العامة.

توصية السياسة الخامسة: إطلاق خطط لحوافز كاملة من أجل تشجيع ريادة الأعمال وإدارة الأعمال، والمساعدة في التوظيف، والتدريب أثناء العمل.

الأساس المنطقي:

يعتبر تحفيز ريادة الأعمال وإدارتها والمساعدة في التوظيف والتدريب أثناء العمل أمراً ضرورياً لمعالجة بطالة الشباب وتحسين نتائج سوق العمل. تلعب برامج المساعدة في البحث عن عمل دوراً محورياً من خلال تعزيز جهود البحث عن عمل للباحثين عن عمل، وتبسيط عملية مطابقة الوظائف، مما يؤدي في النهاية إلى وظائف ذات جودة أعلى.

يمكن أن يؤدي تحفيز فرص العمل في القطاع الخاص من خلال مبادرات مثل دعم الأجور وبرامج ريادة الأعمال إلى تزويد الشباب بالمهارات والموارد والدعم اللازم لبدء وإدارة أعمالهم ومشاريعهم الخاصة. تعد برامج التوظيف في القطاع العام وسيلة أخرى للنظر فيها، خاصة بالنسبة للأفراد المحرومين، لأنها توفر مصدرًا للدخل وتساعد في الحفاظ على روابط سوق العمل، مع تخفيف معدلات البطالة المرتفعة أيضًا.

توصية السياسة السادسة: تطوير السياسات والبدء في إصلاحات سوق العمل للحد من العمالة غير الرسمية.

الأساس المنطقي:

معالجة العمالة غير الرسمية أمر ضروري للتنمية الاقتصادية لأي بلد ورفاه شبابه. تعد السياسات والمبادرات التي تعزز إضفاء الطابع الرسمي، وتحسن ظروف سوق العمل، وتوفر الوصول إلى التعليم والتدريب على المهارات، وتخلق فرصًا للعمل اللائق؛ أمرًا بالغ الأهمية للحد من التأثير السلبي للعمالة غير الرسمية، لا سيما بين الشباب.

من ناحية أخرى، يفقر العمال غير الرسميين عادة إلى الحماية القانونية والمزايا الممنوحة للعمال الرسميين. ويشمل ذلك ضمانات الحد الأدنى للأجور، وأجور العمل الإضافي، والإجازة مدفوعة الأجر، والضمان الاجتماعي، ولوائح الصحة والسلامة. ونتيجة لذلك، فإن العمال غير الرسميين أكثر عرضة للاستغلال وسوء المعاملة. علاوة على ذلك، يفقر العمال غير الرسميين في الغالب إلى الوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي، مثل التأمين ضد البطالة واستحقاقات التقاعد. ويجعلهم هذا معرضين ماليًا لأحداث غير متوقعة مثل فقدان الوظيفة أو المرض أو التقاعد، مما يؤدي إلى زيادة انعدام الأمن الاقتصادي.

وحتى في العديد من البلدان النامية، يوجد جزء كبير من فرص العمل في الاقتصاد غير الرسمي الذي لا يوفر دخلاً مستقرًا أو حماية اجتماعية أو أمانًا وظيفيًا. قد لا يفهم العمال غير الرسميين تمامًا مزايا إضفاء الطابع الرسمي، لذلك يمكن أن تلعب الحملات التثقيفية دورًا حاسمًا.

يمكن أن يؤدي تبسيط لوائح العمل، وتقليل التكلفة والعبء الإداري لتوظيف العمال الرسميين، وتبسيط عقود العمل إلى خلق بيئة أكثر ملاءمة للتوظيف الرسمي. علاوة على ذلك، فإن توفير الحوافز للشركات غير الرسمية لإضفاء الطابع الرسمي على عملياتها، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية أو الإعانات أو الوصول إلى الخدمات المالية للشركات، يمكن أن يسهل الانتقال إلى القطاع الرسمي.

وتسهيل الوصول إلى الأسواق الرسمية للشركات غير الرسمية، بما في ذلك تكامل سلسلة التوريد وروابط السوق، يمكن أن يساعد المنتجين ومقدمي الخدمات غير الرسميين على الوصول إلى قاعدة عملاء أوسع وزيادة إيراداتهم. يمكن للاستثمار في برامج التدريب المهني وتنمية المهارات أن يعزز قابلية توظيف العمال غير الرسميين. وتزويدهم بمهارات قيمة يمكن أن يساعدهم في الانتقال إلى العمل الرسمي أو تحسين إنتاجيتهم كرجال أعمال. إن تطوير وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية، مثل التأمين ضد البطالة والتأمين الصحي واستحقاقات التقاعد، لتغطية العمال غير الرسميين يمكن أن يقلل من الضعف الاقتصادي للعمال غير الرسميين ويشجع على إضفاء الطابع الرسمي.

توصية السياسة السابعة: تطوير سياسات سليمة مع استراتيجيات شاملة تهدف إلى خفض معدل الأشخاص العاطلين عن التعليم والتوظيف والتدريب NEET

الأساس المنطقي:

يعد خفض معدلات البطالة من العمل والتدريب والتعليم NEET بين الشباب قضية مهمة للغاية بالنسبة للحكومات حيث تؤدي بطالة الشباب إلى فترات طويلة من الخمول الاقتصادي والبطالة. إن ضمان المشاركة النشطة للشباب في العمل المربح أو المساعي التعليمية له أهمية قصوى، حيث أن الشباب غير النشطين عرضة لمخاطر الاجتماعية والنتائج السلبية.

فبينما يبلغ معدل الشباب في العالم 23.5% اعتبارًا من عام 2022، فإن معدل الشباب في العالم أعلى بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) حيث يوجد معظم البلدان الأعضاء. علاوة

على ذلك، هناك تباين كبير بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث معدلات الشباب غير المندرجين في العمل أو التدريب أو التعليم NEET . حيث تصل معدلات العاطلين عن العمل والتدريب والتعليم في بعض البلدان الأعضاء إلى 40-50٪.

تتطلب معالجة معدلات البطالة NEET المرتفعة نهجًا متعدد الأوجه يتضمن؛ تحسين أنظمة التعليم والتدريب، وخلق فرص العمل، والحد من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ سياسات وبرامج داعمة تستهدف الشباب المعرضين لخطر التحول إلى البطالة NEET. يعد التعاون بين الوكالات الحكومية وأرباب العمل والمؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني وممثلي الشباب أمرًا بالغ الأهمية لنجاح تنفيذ هذه السياسات. بالإضافة إلى ذلك، يساعد الرصد والتقييم الحكومات على صقل وتحسين استراتيجياتها للحد من البطالة NEET.

توصية السياسة الثامنة: تعزيز التنسيق الفعال بين جميع أصحاب المصلحة وخلق التآزر لتحقيق سياسات شاملة لتوظيف الشباب

الأساس المنطقي:

تعد الجهود التعاونية بين أصحاب المصلحة المعنيين (المؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والجهات المانحة) مفيدة للغاية في تحقيق سياسات توظيف الشباب الشاملة. يساهم تجميع الموارد والمعرفة والخبرة في الجهود المبذولة لتزويد الشباب بالمهارات ذات الصلة والموجهة نحو السوق.

تعد الشراكات الفعالة بين أصحاب المصلحة المعنيين حاسمة للغاية للسياسات الشاملة والاندماج الاجتماعي. كما تسهل الشراكات تبادل الممارسات الجيدة والمنهجيات المبتكرة وتوفر بيئة عمل أكثر شمولاً.

وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد إنشاء آلية توجيهية واحدة تشمل أصحاب المصلحة المعنيين، لتسهيل دخول الخريجين الجدد إلى سوق العمل وضمان توظيف موظفين مؤهلين تأهيلاً مناسباً في الوظائف المتعلقة بمجالاتهم.